مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية (دراسة مسحية على المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)
اسم الكاتب: د. ايمان انجرو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5922
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 19:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Corporate Governance and Credit Risks (Survey Study on conventional Banks Listed in The Syrian Commission of Financial Markets and Securities)

Dr. Iman Anjrou*

(Received 19 / 6 / 2023. Accepted 9 / 8 / 2023)

□ ABSTRACT □

The purpose of this study is to measure the extent of banks' commitment to corporate governance. And study the impact of this commitment on credit risks. The data collection of financial reports for conventional Banks Listed in The Syrian Commission of Financial Markets and Securities, and corporate governance reports during the period from 2016 to 2021. Panel data approach was employed in order to analyze data.

The results showed that the study sample banks achieved a good level of commitment to the mechanisms of governance. And the banks' commitment to corporate governance had a statistically significant inverse effect on credit risks, which it measured by Loan Loss Provision. To be concluded, that governance fully commitment and mechanisms lead to enhance bank's attention to the loans loss provisions which the main pillar to credit loss coverage

Keywords: Corporate Governance, Credit Risks, Loan Loss Provision.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Professor, Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. eman-enjro@hotmail.com**

حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية
(دراسة مسحية على المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)

د. ايمان انجرو*

(تاريخ الإيداع 19 / 6 / 2023. قُبِل للنشر في 9 / 8 / 2023)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بحوكمة الشركات، ودراسة أثر هذا الالتزام في المخاطر الائتمانية. جُمعت البيانات من التقارير المالية للمصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية البالغ عددها 11 مصرف وتقارير الحوكمة الصادرة عن الهيئة للأعوام من 2016 ولغاية 2021، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data).

بينت النتائج أن المصارف عينة الدراسة حققت مستوى جيداً من الالتزام بآليات الحوكمة، كما بينت وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية، التي تم قياسها في هذه الدراسة بالنسبة المئوية لإجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المباشرة /إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. يُستنتج من هذه النتيجة أن الالتزام بالحوكمة وآلياتها من شأنه تعزيز اهتمام المصارف بتكوين مخصص خسائر القروض (التسهيلات الائتمانية المباشرة) الذي يعتبر الدعامة الأساسية لتغطية الخسائر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المخاطر الائتمانية، مخصص خسائر القروض.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* مدرّسة ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.eman-enjro@hotmail.com .

مقدمة:

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وخاصةً في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي مست بالعديد من أسواق المال العالمية، كأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 والأزمة المالية العالمية عام 2008 أو أزمة "الرهون العقارية" التي بدأت بتوسع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بالإقراض العقاري دون التأكد من توافر ضمانات كافية ومستقرة وامتدت إلى فقدان الثقة بالأسواق المالية العالمية وانهيارها (صندوق النقد العربي، 2008). كما أن الرغبة في نجاح الشركات وتحقيقها لأهدافها يعد سبباً من أسباب ظهور الحوكمة، عدا عن حرص الشركات على وجود إطار حوكمة قوي يتضمن لوائح وسياسات تنظم العلاقات بين جميع الأطراف وتعزز ثقة المستثمرين تجاه استثماراتهم، حيث أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة من المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في حسبانهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار (عمار، 2018). والمصارف كما الشركات في القطاعات الأخرى تسعى لجذب الاستثمارات وأموال المودعين، ويقع على عاتقها المحافظة على هذه الأموال من المخاطر التي قد تتعرض لها كمخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الائتمانية، وهذه الأخيرة تعد من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، وتعرّف بأنها: المخاطر الناجمة عن فشل المدين في الوفاء بالتزامه تجاه المصرف (Permatasari، 2020). أما عن العلاقة بين حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية فقد بينت العديد من الدراسات أن الالتزام بمبادئ وآليات الحوكمة من شأنه الحد من مخاطر الائتمان (حمزة، 2012؛ محمد وآخرون، 2019؛ Permatasari، 2020). وعليه يأتي هذا البحث ليقدم دليل تجريبي جديد عن أثر حوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية في المصارف التقليدية[1] المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (حمزة، 2012) بعنوان: دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية)

هدفت الدراسة لاختبار مدى صلاحية تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي السعودي للحد من مخاطر الائتمان. قام الباحث بإجراء الدراسة باستخدام قائمة استقصاء وإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع مديري أقسام الائتمان والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية السعودية. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة والحد من مخاطر الائتمان.

2. دراسة (Bourakba & Zerargui، 2015) بعنوان: The Relationship between Credit Risk and Corporate Governance in Islamic Banking: An Empirical Study.

العلاقة بين المخاطر الائتمانية وحوكمة الشركات في الصيرفة الإسلامية: دراسة تجريبية

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين متغيرات الحوكمة والمخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. تم قياس تأثير متغيرات الحوكمة في المخاطر الائتمانية من خلال دراسة تجريبية على عينة من المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات والكويت والسعودية وقطر والبحرين خلال الفترة من 2005–2012. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية

[1] يقصد بالمصارف التقليدية في هذا البحث المصارف التي تمارس أعمالها المصرفية على أساس الفائدة؛ بعبارة أخرى المصارف التي لا تتبع قواعد الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، كما أن تسمية "المصارف التقليدية" معتمدة في القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي كما في القرار رقم 489 لعام 2009 القاضي باعتماد دليل الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية.

جداً بين متغيرات الحوكمة والمخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، حيث توصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وتكوين المجلس وحجمه، ولجان المجلس، وتركز الملكية، ومجلس الرقابة الشرعية.

3. دراسة (Rose، 2017): The Relationship between Corporate Governance Characteristics and Credit Exposure in banks: Implications for Financial Regulation.

العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات والانكشاف الائتماني في المصارف: الأثار المترتبة على التنظيم المالي

هدفت الدراسة لإجراء تحليل لهياكل مجالس الإدارات في المصارف الدنماركية في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، لاستكشاف ما إذا كانت هياكل الحوكمة الضعيفة يمكن أن تترافق مع مخاطر الائتمان. تم الاعتماد على تحليل البيانات السنوية لـ35 مصرف دنماركي خلال الفترة 2005– 2009. أظهرت النتائج أن زيادة تعويضات المدراء التنفيذيين مرتبطة بزيادة المخاطر الائتمانية، كما أظهرت أن زيادة عدد المدراء التنفيذيين ترتبط بانخفاض مخاطر الائتمان، كما خلصت إلى أن نظام الحوكمة في السنوات التي سبقت الأزمة كان غير كافٍ.

4. دراسة (محمد وآخرون، 2019) بعنوان: الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ومدى مساهمة الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية. هذه الدراسة نظرية اعتمدت المسح المكتبي لعدد من البحوث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة. خلصت الدراسة إلى أن الالتزام بمبادئ وآليات الحوكمة من شأنه تفعيل دور إدارة المخاطر المصرفية ومن ضمنها المخاطر الائتمانية بما يتماشى وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح.

5. دراسة (Permatasari، 2020) بعنوان: Does Corporate Governance Affect Bank Risk Management? Case Study of Indonesian Banks

هل تؤثر حوكمة الشركات في إدارة المخاطر المصرفية؟ دراسة حالة في المصارف الأندونيسية

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في مصارف أندونيسيا. شملت عينة المستخدمة في هذه الدراسة جميع المصارف الأندونيسية خلال الفترة 2010–2016، وتم قياس المخاطر المصرفية بمخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، والمخاطر الائتمانية. أظهرت النتائج أن حوكمة الشركات المطبقة في المصارف قادرة على التأثير في إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة مخاطر السيولة، وخاصةً في إدارة مخاطر السوق، وإدارة المخاطر الائتمانية.

6. دراسة (Rashwan et al.، 2020) بعنوان: Measuring The Impact of Commitment to Apply Banking Governance Mechanisms in Reducing Budget Risks

قياس أثر الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة المصرفية في تقليل مخاطر الميزانية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف في الحد من المخاطر المالية للمصارف المدرجة في السوق المالي في فلسطين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في السوق خلال الفترة 2009–2018. أثبتت النتائج أن هناك تأثير ذا دلالة إحصائية لآليات الحوكمة في مخاطر الائتمان ورأس المال والسيولة.

7. دراسة (الشكري والجلالي، 2021) بعنوان: دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي واقتصرت عينة الدراسة على المصارف التجارية الليبية التي يزيد حجم الائتمان الممنوح فيها عن نسبة 1% من حجم الائتمان الكلي للمصارف التجارية الليبية، أُستخدمت استبانة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة، وكذلك التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية من شأنهما الحد من مخاطر الائتمان، وخلصت إلى أنه يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة طريقة قياس المتغيرات لاسيما حوكمة الشركات (سيتم ذكر طريقة قياس المتغيرات لاحقاً)، كما أن هناك فجوة مكانية من حيث التطبيق، فلم تجد الباحثة دراسة محلية ربطت بين المتغيرين.

مشكلة الدراسة:

نظراً لكون المصارف تصب اهتمامها على نشاط الإقراض، فإن المخاطر الائتمانية تعد من المخاطر التي يجب على المصارف العمل على التقليص من حدتها، وعليه يجب دراسة واختبار أثر مختلف الآليات التي من شأنها التأثير بها، فهل لحوكمة الشركات هذا الأثر؟ وبالتالي تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما مدى التزام المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية[2] بحوكمة الشركات؟
2. ما أثر التزام المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بحوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية الدراسة بتقديم دليل تجريبي حول اختبار أثر حوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية بالتطبيق على المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، انطلاقاً من ضرورة البحث في كافة الوسائل والأساليب التي من شأنها تخفيض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف. ويمكن عرض هدفي الدراسة على الشكل الآتي:

1. قياس مدى التزام المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بحوكمة الشركات.
2. دراسة أثر التزام المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بحوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية.

فرضية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية التالية:

[2] المصارف المسجلة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية هي شركات مساهمة مغفلة خاصة، وهذه الشركات تخضع لإشراف الهيئة، إلا أن إدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية بخضع لشروط عدة (لمزيد من المعلومات راجع نظام تداول وإدراج الشركات المساهمة المغفلة الخاصة الصادر بالقرار رقم 60/م تاريخ 2011/5/11.

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للالتزام بحوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية للمصارف المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهجية المسح، جُمعت البيانات من التقارير المالية للمصارف المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتقارير الحوكمة الصادرة عن الهيئة، وتكون مجتمع البحث من المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية البالغ عددها 11 مصرف، وبسبب عدم توفر البيانات اللازمة للتحليل تم استبعاد مصرف قطر الوطني سورية، أي اقتصرت الدراسة على 10 مصارف للأعوام من 2016 ولغاية 2021، وتشكل هذه المصارف عينة الدراسة.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الالتزام بحوكمة الشركات

لقياس مدى التزام المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بحوكمة الشركات، وحيث أن الدراسة لا تسعى لقياس الالتزام من عدمه وإنما مدى الالتزام بحوكمة الشركات، تم الاعتماد على المؤشر المطور من قبل الجندي (2021) لقياس جودة حوكمة الشركات "المطور اعتماداً على الدراسات السابقة وبما يتناسب مع البيئة السورية" (الجندي، 2021، ص 16). يعرض الجدول (1) الأسئلة الخاصة بقياس مدى الالتزام بحوكمة الشركات:

الجدول (1) الأسئلة الخاصة بقياس مدى الالتزام بحوكمة الشركات

آليات الحوكمة	الرقم	الأسئلة
1- هيكل مجلس الإدارة	1	هل رئيس مجلس الإدارة مستقل غير تنفيذي؟ تنفيذي غير مستقل ـــــــــــــ 1 مستقل ـــــــــــــ 2 غير تنفيذي ـــــــــــــ 3 غير مستقل غير تنفيذي ـــــــــــــ 4 مستقل غير تنفيذي ـــــــــــــ 5
	2	نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من مجلس الإدارة 0-20% ـــــــــــــ 1 21%-40% ـــــــــــــ 2 41%-60% ـــــــــــــ 3 61%-80% ـــــــــــــ 4 80% فأكثر ـــــــــــــ 5
	3	هل يوجد فصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة؟ لا ـــــــــــــ 0 نعم ـــــــــــــ 1
	4	نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين 0-20% ـــــــــــــ 1 21%-40% ـــــــــــــ 2 41%-60% ـــــــــــــ 3 61%-80% ـــــــــــــ 4 80% فأكثر ـــــــــــــ 5
2- حجم المجلس	1	عدد أعضاء مجلس الإدارة (لا يقل عن 5 ولا يزيد عن 13) 5 أو 6 ـــــــــــــ 1 7 أو 8 ـــــــــــــ 2 9 أو 10 ـــــــــــــ 3 11 أو 12 ـــــــــــــ 5 13 أو أكثر ـــــــــــــ 4

	2	يبلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً 1 أو 2 ـــــــــــــــــــ 1 3 أو 4 ـــــــــــــــــــ 2 5 أو 6 ـــــــــــــــــــ 3 7 أو 8 ـــــــــــــــــــ 4 9 أو أكثر ـــــــــــــــــــ 5
3- هيكل الملكية	1	تفصح الشركات عن هيكل ملكيتها لا ـــــــــــــــ 0 نعم ـــــــــــــــ 1
	2	نسبة تركيز الملكية 81% فأكثر ـــــــــــــــــــ 1 61%-80% ـــــــــــــــــــ 2 41%-60% ـــــــــــــــــــ 3 21%-40% ـــــــــــــــــــ 4 0-20% ـــــــــــــــــــ 5
4- لجنة التدقيق	1	نسبة المستقلين لجنة التدقيق 0-20% ـــــــــــــــــــ 1 21%-40% ـــــــــــــــــــ 2 41%-60% ـــــــــــــــــــ 3 61%-80% ـــــــــــــــــــ 4 81% فأكثر ـــــــــــــــــــ 5
	2	هل يملك أحد أعضاء اللجنة على الأقل خبرة مالية ومحاسبية؟ لا ـــــــــــــــ 0 نعم ـــــــــــــــ 1
	3	عدد اجتماعات لجنة التدقيق 1 أو 2 ـــــــــــــــــــ 1 3 أو 4 ـــــــــــــــــــ 2 5 أو 6 ـــــــــــــــــــ 3 7 أو 8 ـــــــــــــــــــ 4 9 أو أكثر ـــــــــــــــــــ 5

المصدر: (الجندي، 2021)

المتغير التابع: المخاطر الائتمانية. والمخاطر الائتمانية يقصد بها تعثر المقترضين في سداد أصل القرض مع إضافة الفوائد، ولقياسها يمكن الاعتماد عدة نسب، أهمها: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض، كما في Permatasari (2020) ودراسة حسين (2021) ودراسة عبد الرضا (بدون تاريخ) ودراسة علاوة وكشرود (2022)، في هذه الدراسة تعذر قياس المخاطر الائتمانية باستخدام نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بسبب عدم استقرارية البيانات، وهو ما يعتبر من محددات الدراسة، إذن في هذه الدراسة قيس المتغير التابع بالنسبة المئوية لإجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المباشرة /إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (حسين، 2021؛ عبدالله، 2023)، فكلما زاد المخصص ذلك يعني أن هناك جزءاً من القروض المحتمل عدم سدادها من قبل مقترضيها، وبالتالي تقيس حجم المخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة عملية الإقراض (عوض،2021).

الإطار النظري:

مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها: تشير حوكمة الشركات حسب تعريف لجنة Cadbury (1992) إلى النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم بها (Bezo and Dibra، 2021)، وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Deveiopment) في نشرة مبادئ حوكمة

الشركات الصادرة عام (2004) حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة". بينما ترى لجنة بازل أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية، من خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف، وإدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين وحملة الأسهم والمتعاملين مع المصرف (خيرة ومنى، 2022). وعليه فإن مفهوم الحوكمة في المصارف لا يخرج في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات، وهذا ما اتفقت معه دراسة (بوقفة وآخرون، 2022)، فكلاهما يقوم على مجموعة من المبادئ والآليات التي تتم بموجبها إدارة الشركة وتحديد العلاقات بين الأطراف المعنية بالحوكمة بما يضمن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. ولابد هنا من التوضيح أن الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، هي: المساهمون، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح كالدائنين والموردين والموظفين (الجندي، 2021)، ويمكن إضافة أطراف خارجية لها دور مهم بتطبيق الحوكمة، هي: الجهات الرقابية والإشرافية، وشركات التصنيف الائتماني، ووسائل الإعلام (ياسين، 2022). تساعد حوكمة الشركات على حماية مصالح المساهمين، وحماية جميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، وتنظم العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، وهذا يؤدي إلى خفض المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة ورفع قيمة أسهمها في السوق، ويحسن من الكفاءة في استخدام الأصول وتخفيض تكلفة رأس (كسار وأومري، 2018). وتزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنةً بالشركات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين، ولكن يؤثر أيضاً على استقرار المصارف الأخرى نظراً للعلاقات المتبادلة بين المصارف (محمدي، 2019).

حوكمة الشركات في سورية: صدر في سورية خلال العقدين الماضيين عدداً من القوانين والمراسيم التي من شأنها تشجيع الاستثمارات المالية وتنمية الاقتصاد السوري، وتنظيم عمل الشركات المساهمة وإرساء الإطار الملائم لتطبيق حوكمة الشركات، من أهمها: القانون رقم 28 لعام 2001 القاضي بجواز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة، أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة. والقانون رقم 22 لعام 2005 القاضي بإحداث جهة ناظمة تسمى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بهدف تنظيم وتطوير الأسواق المالية والفعاليات الملحقة بها. أتبعها صدور المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006 القاضي بتأسيس سوق دمشق للأوراق المالية بهدف تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول الأوراق المالية. وفي عام 2008 صدر القرار رقم 31/م عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بعنوان "نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات" و وأُلزمت الشركات بتطبيقه مع بداية 2009، وبدءاً من عام 2009 يصدر سنوياً عن الهيئة تقارير حوكمة الشركات التي تبين مدى التزام الشركات المسجلة في الهيئة لمتطلبات هذا القرار، كما صدر عن مصرف سورية المركزي القرار رقم 489 لعام 2009 القاضي باعتماد دليل الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية(عمار، 2018؛ كسار وأومري، 2018).

مفهوم المخاطر الائتمانية: الائتمان اصطلاحاً: التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض، وينظر إليه كونه مقياساً لقابلية الشخص الطبيعي والاعتباري للحصول على القيم الحالية مقابل تأجيل الدفع (انجرو، 2007– نقلاً عن الزبيدي، 2002). وتعرّف وظيفة الائتمان في المصرف بأنها: " تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر" (شحاتة، 1999، ص104). والائتمان هو النشاط الرئيس المولد لدخل المصرف إلا أنه يعرض المصرف للمخاطر الائتمانية، وتشير المخاطر الائتمانية إلى احتمال تعثر المقترضين في سداد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه (يامن والظهراوي، 2016)، كما عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية (2001) المخاطر الائتمانية بأنها فقدان القرض القائم جزئياً أو كلياً (عيدان وخلف، 2020).

مخصصات خسائر القروض: تعرف مخصصات خسائر القروض أو التسهيلات الائتمانية المباشرة بأنها (ضاهر،2021، ص248): "الأموال المخصصة لمجابهة الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل بعض العملاء مستقبلاً". وهو آلية يتم إنشاؤها في النظام المصرفي للخروج من حالة عدم الاستقرار المالي الناتجة من نسبة القروض المتعثرة المرتفعة، وهو ما يؤثر في المخاطر الائتمانية (ضاهر، 2021).

حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية: إن التطورات السريعة في الأسواق المالية، وكذلك انتشار العولمة والتنافس فيما بين المؤسسات المالية وغير المالية أتاح للشركات تطوير أدوات مالية وتقديم خدمات متطورة، ولكن هذه العمليات قد زادت من المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وأصبح من الضروري وجود إدارة لهذه المخاطر فالتقليل من المخاطر التي تتعرض لها الشركات هو أحد أهم الأهداف التي تسعى حوكمة الشركات لتحقيقها (ياسين، 2022). وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية ركيزة من ركائز الحوكمة في المصارف، فقد توصلت دراسة محمد وآخرون (2019) إلى ضرورة إلزام المصارف بالحوكمة، وإلى أن آليات الحوكمة المتمثلة في لجنة التدقيق، وهيكل الملكية، وهيكل مجلس الإدارة، وكذلك الالتزام باللوائح والتشريعيات بمثابة دعائم أساسية لإدارة المخاطر وما ينتج عنه من حماية لحقوق المساهمين والمودعين. كما توصلت دراسة (حمزة، 2011) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة والحد من مخاطر الائتمان، وفي هذا الشأن أيضاً بينت دراسة (Bourakba & Zerargui، 2015) إلى أن هناك علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وهيكل مجلس الإدارة وحجمه، ولجان المجلس، وتركز الملكية. ويرى عبد الله (2023) أن قواعد ومبادئ الحوكمة تضمن سلامة وسير آليات الحد من المخاطر.

النتائج والمناقشة:

تم اختبار فرضية البحث عن طريق اختيار نموذج الانحدار الأكثر تناسباً معها من بين النماذج الثلاث لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) من خلال اختبارات المقارنة بين هذه النماذج، بعد التحقق من الاختبارات الإحصائية الدالة على سلامة متغيرات الدراسة الداخلة في النموذج، وفي المرحلة الأخيرة التحقق من سلامة النموذج المستخرج وبنائه، وفيما يلي الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (المخاطر الائتمانية) للسلسلة الزمنية المدروسة وهو على الشكل التالي:

الجدول (2) قيم الإحصاء الوصفي للمتغير التابع بين عامي 2016-2021 للمصارف عينة الدراسة

Mean	22.76945
Maximum	51.28800
Minimum	3.824000
Std. Dev.	12.76246
Skewness	0.342651
Kurtosis	2.003299

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views 10

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي: بلغ متوسط المؤشر خلال فترة الدراسة 22.77%، وتشير هذه النسبة إلى اتجاه المصارف عينة الدراسة لتكوين مخصصات لمواجهة أية خسائر محتملة ناتجة عن عدم السداد خلال الفترة المدروسة ولكن ليس بدرجة عالية وذلك عائد إلى انخفاض قيمة المخصصات تجاه اجمالي التسهيلات، وقد بلغت أعلى قيمة 51.288 %وهي تخص مصرف سورية والمهجر في عام 2016 وهذا يشير إلى أن المصرف في حالة تحوط كبيرة مما قد يشير إلى مخاطر عالية، بينما بلغت أدنى قيمة 3.824 % وهي تخص مصرف الشرق في عام 2019 وهذا قد يشير إلى أن المصرف قد يتعرض لخسائر نتيجة تخلف بعض المقترضين عن السداد وذلك بسبب انخفاض حجم المخصصات إذا ما تم التحقق من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. ويظهر الشكل التالي تغير قيمة المتغير التابع فترة الدراسة:

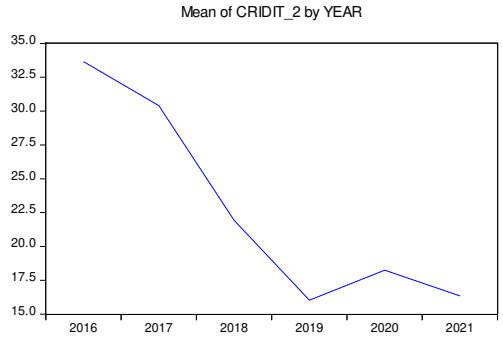

الشكل (1) متوسط قيمة المتغير التابع خلال الفترة المدروسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views

يبين الشكل أعلاه أن نسبة مخصصات خسائر القروض انخفضت خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت بمعدلات متسارعة بين عامي 2016- 2019 وذلك قد يعزى إلى الخروج التدريجي من الأزمات التي كانت تعاني منها سورية والتوسع في عملية المنح، ومن ثم استقرت بين عامي 2019- 2021، وذلك بسبب التوافقية بين نسبة المخصصات والتسهيلات، ويوضح الشكل التالي قيمة المتغير التابع وفق المصارف:

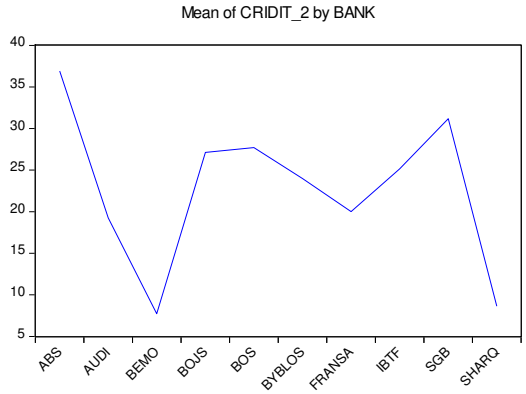

الشكل (2) قيمة المتغير التابع وفق المصارف

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views 10

يبين الشكل أعلاه أن نسبة مخصص خسائر القروض قد اختلفت بين المصارف، حيث انخفضت بمعدلات ملحوظة لبعض المصارف، كما في بنك بيمو ومصرف الشرق، وهذا قد يشير إلى حساسية مرتفعة لبعض المصارف تجاه المخاطر، بينما كان هناك اعتدالية لباقي المصارف وكان أعلاها نسبةً المصرف العربي وهذا يشير إلى أن المصرف في حالة تحوط كبيرة.

يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (مؤشر الحوكمة) للسلسلة الزمنية المدروسة، وهو على الشكل التالي:

الجدول (3) قيم الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل بين عامي 2016-2021 للمصارف عينة الدراسة

Mean	30.51667
Maximum	38.00000
Minimum	25.00000
Std. Dev.	2.087019
Skewness	0.895757
Kurtosis	5.124644

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views

بلغ متوسط هذا المؤشر خلال فترة الدراسة 30.52 من 43 أي بنسبة 70.98% (تم تكوين هذا المتغير على أساس مجموع القيم التي تأخذها المؤشرات المكونة لهذا المقياس كما موضح في يعرض الجدول (1) الأسئلة الخاصة بقياس مدى الالتزام بحوكمة الشركات)، وتدل هذه القيمة على مستوى التزام جيد بحوكمة الشركات خلال الفترة المدروسة، وقد بلغت أعلى قيمة 38.00 وبنسبة 88.37% وهي تخص بنك سورية والمهجر في عام 2018 ، بينما بلغت أدنى قيمة 25.00 وبنسبة 58.14% وهي تخص بنك الائتمان الأهلي في عام 2021 ، ويظهر الشكل التالي تغير قيمة الحوكمة خلال فترة الدراسة:

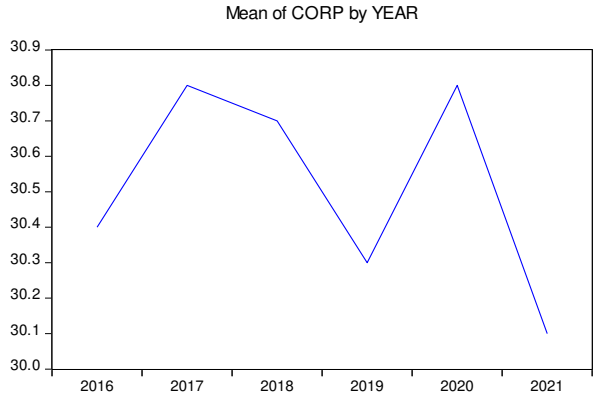

الشكل (3) متوسط مؤشر الحوكمة خلال الفترة المدروسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views 10

يبين الشكل أعلاه أن مؤشر الحوكمة تقلب خلال فترة الدراسة، حيث تقلب بمعدلات بسيطة وذلك ضمن مجال 30-30.8 (أي بنسب تراوحت بين 69.77% و71.63%) وتعبر هذه القيم عن التزام جيد للمصارف بحوكمة الشركات، ويوضح الشكل التالي قيمة مؤشر الحوكمة وفق المصارف، وهو كما يلي:

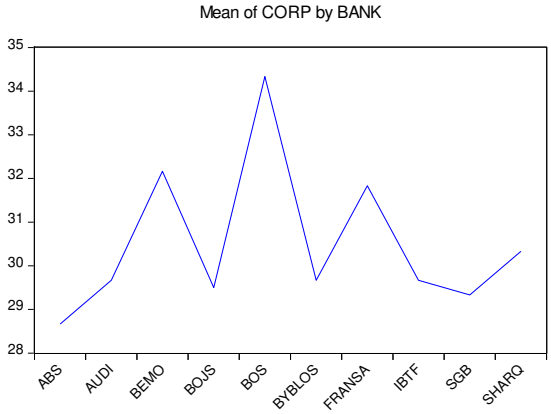

الشكل (4) مؤشر الحوكمة وفق المصارف

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views 10

يبين الشكل أعلاه أن مؤشر الحوكمة قد اختلف بين المصارف، وكان بنك سورية والمهجر بيمو وبنك فرنسبنك الأعلى التزاماً، بينما كان البنك العربي الأدنى التزاماً بآليات الحوكمة.

للتحقق من صحة فرضية الدراسة تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

1- اختبارات السلاسل الزمنية المقطعية:

- **اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:** تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root والتأكد من مدى استقرار كل متغير على حدى عن طريق تطبيق اختبار ADF - Fisher Chi-square، يبين الجدول التالي نتائج اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

الجدول (4): دراسة استقرارية متغيري نموذج الدراسة

متغيرات النموذج	نوع المتغير	Statistic	Level Prob.*
CORP	مستقل	34.0311	0.0259
CRIDIT	تابع	38.5673	0.0075

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views10

الملاحظ من النتائج السابقة عدم وجود جذر الوحدة لكل من متغيري الدراسة عند المستوى الاول وبالتالي المتغيرين مستقلين ويمكن اعتمادهما بالنموذج.

- **التوزيع الطبيعي:** يستخدم اختبار التوزيع الطبيعي لاكتشاف حالة عدم تشتت البيانات ووجود قيم متطرفة، وفي ما يلي الاختبار:

الجدول (5): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيري الدراسة

	CRIDIT	CORP
Jarque-Bera	3.657630	1.309090
Probability	0.160604	0.645420
Observations	60	60

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views10

يُلاحظ من الجدول السابق أن المتغيرات تتوزع بشكل طبيعي بسبب أن قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، وعليه يمكن إدخال المتغيرين في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وهكذا يكون قد تحقق الشرط الثاني من شروط panel. **ومن ما سبق يُستنتج أن الشروط محققة ويمكن إدخال المتغيرين في الدراسة.**

2- نماذج انحدار التأثيرات والمفاضلة بينها:

إن لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) ثلاثة نماذج رئيسة وهي نموذج انحدار التأثيرات المجمعة والثابتة والعشوائية وسيتم المقارنة فيما بينها لاتخاذ القرار في اعتماد أفضلها من ناحية تمثيل البيانات، وهي كما يلي:

- **نموذج انحدار التأثيرات المجمعة** : النتائج لنموذج انحدار التأثيرات المجمعة سيتم عرضها في الجدول (6) كما يلي:

الجدول (6) مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات المجمعة لنموذج المخاطر الائتمانية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CORP	-0.162750	0.906299	-0.179577	0.8582
C	29.02509	27.74193	1.046254	0.3007
R-squared	0.000671	F-statistic		0.032248
Adjusted R-squared	-0.020148	Prob(F-statistic)		0.858241

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views10

يُستنتج من الجدول السابق بأن النموذج غير دال إحصائياً بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث انها أكبر من قيمة مستوى الدلالة، ويُستنتج من خلال الجدول بأنه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بانه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الحوكمة في المخاطر الائتمانية حسب نموذج التأثيرات المجمعة.

- **نموذج انحدار التأثيرات الثابتة** : إن النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات الثابتة سيتم عرضها في الجدول (7) كما يلي:

الجدول (7) مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج المخاطر الائتمانية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CORP	2.596919	1.018176	2.550561	0.0148
C	-55.25521	31.12228	754239-1.	3640.0
R-squared	0.610005	F-statistic		6.100128
Adjusted R-squared	0.510006	Prob(F-statistic)		0.000016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views10

يُستنتج من الجدول السابق بأن النموذج دال إحصائياً بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث أنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ويُستنتج من خلال الجدول بأن المتغير المستقل ذا دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الحوكمة المخاطر الائتمانية بقوة تفسيرية 61.00% حسب نموذج التأثيرات الثابتة.

- **نموذج انحدار التأثيرات العشوائية** : إن النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات العشوائية سيتم عرضها في الجدول (8) كما يلي:

الجدول (8) مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية لنموذج المخاطر الائتمانية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CORP	1.662680	0.905146	1.836920	0.0724
C	-26.72356	27.83024	-0.960234	0.3417
R-squared	0.062039	F-statistic		3.174861
Adjusted R-squared	0.042499	Prob(F-statistic)		0.081106

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views10

يُستنتج من الجدول السابق بأن النموذج غير دال إحصائياً بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث أنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة، ويُستنتج من خلال الجدول بأنه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الحوكمة في المخاطر الائتمانية حسب نموذج التأثيرات العشوائية.

3- مرحلة المفاضلة بين النماذج: ستتم المفاضلة بين النماذج الثلاث السابقة بواسطة اختبار F واختبار Hasuman، وهي على الشكل التالي:

- **اختبار F:** للمفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات المجمعة يتم استخدام اختبار فيشير F، يظهر الجدول التالي اختبار فيشير، وهو كما يلي:

الجدول (9) اختبار F لنموذج الدراسة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.770460	(9,39)	0.0000
Cross-section Chi-square	47.047485	9	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views10

بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، وحيث أن قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، تُقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

- **اختبار Hasuman:** تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Hasuman:

الجدول (10) اختبار Hasuman لنموذج الدراسة

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.014869	1	0.0451

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views10

بعد مقارنة قيمة sig للاختبار مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، وحيث أن قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، تُقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

يُستنتج مما سبق أن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

4- التحقق من صحة نموذج التأثيرات الثابتة: يظهر اختبار Q-STAT إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج، ويتيح هذا الاختبار معرفة درجة التأخير الزمني للبواقي التي تعطي أفضل نتيجة لمستوى ارتباط ذاتي، وتأخذ فرضية هذا الاختبار الشكل التالي:

فرضية العدم: لا يوجد ارتباط ذاتي لبواقي النموذج. **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.

الجدول (11) اختبار Q-Stat لنموذج الدراسة

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.086	-0.086	0.3219	0.570
2	-0.275	-0.285	3.6652	0.160
3	0.044	-0.012	3.7541	0.289

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

ومن خلال مقارنة قيمة Prob مع مستوى الدلالة 0.05 تُقبل الفرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي وذلك عند المستوى الأول وهذا يدل بانه لا يوجد داعي للقيام بالتأخير الزمني للنموذج أو متغيراته.

5- بناء النموذج: يُلاحظ من الجدول (7) نموذج التأثيرات الثابتة أن قيمة معامل التحديد تبلغ 0.61 أي أن حوالي 61.00% من تغير نسب المخصصات هو بسبب التغير في مؤشر الحوكمة، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة 0.51 وتعتبر هذه القيمة هي أدق من السابقة وبالتالي فإن النموذج يفسر ما يقارب 50.0% من التغير في نسب مخصصات أما باقي القيمة فهي عائدة لعوامل أخرى قد تكون الحالة الاقتصادية مثل التضخم أو تعليمات المصرف المركزي أو متطلبات معايير التقرير المالي الدولية، ويقدر تأثير هذه العوامل بما يقارب 50.0%، كما يُلاحظ أن قيمة Prob تساوي 0.0148 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر ذا دلالة إحصائية لمؤشر الحوكمة في مؤشر المخاطر الائتمانية.

- **صيغة نموذج الانحدار**: بعد أن تم التحقق من أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي محققة وأن المتغير المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة نموذج انحدار التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1(CORP)$$

Y : المتغير التابع. β_0 : الثابت. β_1: ثابت المتغير المستقل. CORP: المتغير المستقل

ومن الجدول (7) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$Y = -55.255 + 2.5969\ (CORP)$$

ويمكن استنتاج أن الحوكمة هي ذات تأثير في المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة لمؤشراتها حيث أنه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير في المتغير التابع، ويكون هذا التأثير ايجابياً عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبياً عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن المعادلة الأخيرة يُستنتج أن مؤشر الحوكمة كان ذا تأثير إيجابي في مخصص الخسائر الائتمانية، وعلى اعتبار أنه تم قياس المخاطر الائتمانية بالنسبة المئوية لمخصص الخسائر الائتمانية المباشرة /إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، فيمكن تفسير هذه النتيجة بأن هناك عوامل أخرى لتحديد مخصص خسائر القروض كتعليمات المصرف المركزي وقواعد لجنة بازل (ضاهر، 2021)، وارتفاع هذه النسبة قد لا يعني المخاطر العالية فقط وإنما دليل على جودة إدارة محفظة القروض (علاوة وكشرود،2022)، حيث أن حساب مخصص خسائر القروض (التسهيلات الائتمانية المباشرة) هو حساب يتم من خلاله حماية أموال المودعين (حسين، 2021).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. إن المصارف عينة الدراسة حققت مستوى جيداً من الالتزام بآليات الحوكمة، وربما يعود ذلك إلى المؤشر الذي تم الاعتماد عليه لقياس مدى الالتزام بحوكمة الشركات، اعتمد في تطويره على مبادئ الحوكمة في سورية.
2. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 2.5969 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير مرتفع للمتغير المستقل في المتغير التابع. يُستنتج من هذه النتيجة أن الالتزام بالحوكمة وآلياتها من شأنه تعزيز اهتمام المصارف بتكوين مخصص خسائر القروض الذي يعتبر الدعامة الأساسية لتغطية الخسائر الائتمانية.

التوصيات:

1. دراسة نسب أخرى لقياس المخاطر الائتمانية والحد منها في المصارف كنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للتحقق من جودة القروض الممنوحة من قبل المصرف.
2. تطوير مؤشر لقياس مدى التزام الشركات عموماً والمصارف خصوصاً بحوكمة الشركات، وإضافة أسئلة تتعلق بلجنة إدارة المخاطر على اعتبار أن إدارة المخاطر هي إحدى ركائز الحوكمة.

Reference

Abd Rahim, H. *The Impact Banks' Credit Risk Disclosure on Financial Performance Improvement in The commercial Banks on Egyption Business Environment*, Scientific Journal of Business Research, No. 4, 2021. (in Arabic)

Abedallah, N. *The Effect of Applying Corporate Governance Principles on Disclosure of Credit Risks (An Applied study on The Banking sector in Palestine Stock Exchange)*, Alaqsa University Journal, Vol. 1, No. 1, 2023. (in Arabic)

Abdul-Ridha, S. *Insurance Riks and its Effect on The Banking Liquidity (An Applied Study Between The Banks of Islamic National and Iraqi trade*, Ahl Albayt Journal, No. 25, without date. (in Arabic)

Allaoua, A; Kechroud, B. *The Integrated Effect of Credit Risk and Liquidity Risk on The Profitability of Commercial Banks in Algeria 2018-2021*, Al-modaber Journal, Vol. 9, No. 1, 2022. (in Arabic)

Ammar, k. *The Impact of Corporate Governance on The Performance of The Listed companies in Damascus securities Exchange*, Tishreen University Journal for Research and Scientific studies, Vol. 40, No. 5, 2018. (in Arabic)

Anjrou, I. The Creditory Analysis and Its Role in Guiding The Operations of Bank Loaning, master thesis, Tishreen University, 2007. (in Arabic)

Awad, A. *Evaluate The Correlation Between Credit Risk and Banking Safety Indicators (An Applied Study In Palestinian Commercial Banks 2012-2019)*, Palestine Technical University Research Journal, Vol. 9, No. 4, 2021. (in Arabic)

Bofaka, A; eesawi, s; Mohammadi, k. *The Impact of Banking Governance on The Financial Performance of Commercial Banks*, A Study of A Sample of Banks in The State of Ouargla, Journal of Economic Research Advanced, Vol.7, N°.1, 2022. (in Arabic)

Bourakba, C; Zerargui, Z. *The Relationship between Credit Risk and Corporate Governance in Islamic Banking: An Empirical Study*. Issues in Business Management and Economics, Vol. 3, No. 4, 2015.

Daher, H. *The Impact of Lan Losses Provisions on Profitability in conventional Private Commercial Banks Listed on Damascus securities Exchange*, Tishreen University Journal for Research and Scientific stuies, Vol. 43, No. 3, 2021. (in Arabic)

Dibra, R; Bezo, Y. *Corporate Governance and Credit Risk in The Banking Sector*. Review of Economics and Finance, Vol. 19, No.1, 2021.

Elshukri, A; Al- jalali, S; *The Role of Corporate Governance in Reducing Credit Risks in Libyan Commercial Banks*, The Scientific Journal of University of Benghazi, Vol. 34, No. 2, 2021. (in Arabic)

Al-hussein, H. The Role of Corporate Governance in Reducing Credit Risks in The Banking Sector (A field Study on Commercial Banks in Kingdom of Saudi Arabia), Thesis PhD, Sust, 2012. (in Arabic)

Idan, M; Khalaf, S. *The Impact of Credit Risk on Stock Prices: An Applied Study on A Sample of Commercial Banks Listed in The Iraq Stock Exchange,* Enterprenuership Journal for Finance and Business, Vol. 1, No. 2, 2020. (in Arabic)

Al-jundi, W. Developing An Index to Measure The Quality of Corporate Governance and studying its Impact on Financial Performance (survey study on companies Listed in The Syrian Commission of Financial Markets and Securities), master thesis, Tishreen University, 2021.

Kassar, F; Omari, K. *The Impact of Complying with Corporate Governance Rules in Reducing Profit Management Practices (An Applied Study on Private Banks and Insurance companies Listed on Damascus securities Exchange*), Journal of Al-Quds Open University, Vol. 3, No. 10, 2018. (in Arabic)

Kheira, B; Mouna, B. *Establishing Financial Governance Mechanisms and Their Role in Improving The Financial Performance of Financial Institutions (Case Study of The Algerian Salam Bank DuringThe Period 2016-2020*), Journal of Governance, Vol. 4, No. 1, 2022. (in Arabic)

Mohamed, M; Mokhtareha, C; Bachir, Z. *Governance and Its Role Banking Risk Management in Banks,* Journal of Economic Integration, Vol.7, No.1, 2019. (in Arabic)

Mohammadi, k. *The Role of Banking Governance on The Financial Performance of Commercial Banks A Study of A Sample of Banks in The State of Ouargla 2019*, master thesis, University Kasdi Merbah, 2019. (in Arabic)

Rashwan, A; AL-helou, E; ABU RAHMA, M. *Measuring The Impact of Commitment to Apply Banking Governance Mechanisms in Reducing Budget Risks.* Journal of Accounting and Financial Studies, Vol. 53, No. 10, 2020

Rose, C. *The Relationship between Corporate Governance Characteristics and Credit Exposure in banks: Implications for Financial Regulation*. European Journal of Low and Economics, Vol.43, No.1, 2017.

Shehata, H. Credit Risks in Commercial Banks, The Anglo Egyption Bookshop, Cairo, Egypt, 1999.

Permatasari, I. *Does Corporate Governance Affect Bank Risk Management? Case Study of Indonesian Banks*. International Trade, Politics and Development, Vol.4, No.2, 2020.

Yamin, I; Aldhahrawi, M. *The Impect of CAMELS' Coponents on The Credit Risks That Commercial Jordanian Banks listed in Amman Stocks Exchange Face*, Zarqa Journal for Research and Studies in Humanitie, Vol. 16, No. 3, 2016. (in Arabic)

Yassin, A. The Role of Corporate Governance in Narrowing The Expactations Gap in Syrian-Auditing Environment, master thesis, Tishreen University, 2022. (in Arabic)

Al-zubaidi, M. Bank Credit Management and Credit Analysis, Alwaraq for publishing, Amman ,Jordan, 2002. (in Arabic)